



**أثر حركية التركيب
في دلالة المفعول به
دراسة نحوية دلالية**

محمد إعراب

محمد سيد صالح

باحث أكاديمي - جمهورية مصر العربية

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

الجزء الأول

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠ / ٢٠٢١م

ISSN 2356-9050 الترقيم الدولي
ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أثر حركية التركيب في دلالة المفعول به دراسة نحوية دلالية

محمد سيد صالح

باحث أكاديمي - جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: ms9825767@gmail.com

المخلص :

يهتم هذا البحث برصد تحولات الدلالة داخل نسيج التراكيب، خاصة حركية المفعول به، وذلك بتبديل مواقع الكلمات أو من خلال التحول بين الأصل والعدول؛ ذلك أن الجملة العربية ليست حتمية في ترتيب أجزائها، رغم أن النحو قد حفظ رتباً لهذه الأجزاء، ويهدف إلى التعريف بالمفعول به اصطلاحاً، والتعرف على العامل في المفعول به وتحديده، ثم دراسة المعاني الدلالية للمفعول به وعوامله التي وردت في الشواهد القرآنية والشعرية، وذلك من خلال مراقبة حركة التراكيب التي تحتوى على المفعول به، والوقوف على دلالة كل حركة تركيبية والمغزى منها.

وقد اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي؛ حيث يقف الباحث على المفعول به بالدراسة والتحليل، مستشهداً في ذلك بفصيح الكلام العربي شعراً أو نثراً .

وقد أظهرت الدراسة تنوع المعاني والدلالات في المفعول به، وفي مختلف أحوله حسب حركية التركيب الواقع فيه .

الكلمات المفتاحية : أثر - حركية التركيب - دلالة - المفعول به .



The effect of the kinetic composition on the sign of the object by a semantic grammatical study

Muhammad Syed Saleh

Academic researcher - Arab Republic of Egypt

Email: ms9825767@gmail.com

Abstract

This research is concerned with monitoring semantic shifts within the structure of the structure, especially the kinetics of the object with it, by switching the locations of words or by switching between origin and variation. This is because the Arabic sentence is not deterministic in the arrangement of its parts, even though the grammar has preserved the order of these parts, and aims to define the object in convention, to identify and define the object in the object, then study the semantic meanings of the object and its factors that are mentioned in the Quranic and poetic evidence, By observing the movement of the structures that contain the object, and the significance and significance of each synthetic movement.

It relied on the descriptive and analytical approach. Where the researcher stands on the object by study and analysis, citing in this the eloquent Arabic speech poetry or prose.

The study has shown the diversity of meanings and connotations in the object and in its various states, according to the kinetic structure of the object.

Keywords: Effect - kinetic composition - significance – object .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

حظيت الدراسات اللغوية باهتمام واسع من قبل اللغويين وغيرهم، وذلك لأهميتها ومكانتها، وبحثوا في نشأتها وطبيعتها، فظهرت نتيجة لذلك العديد من النظريات التي تفسر مفهوما، ونشأتها، واكتسابها، وتعلمها.

فلا شك في أن اللغة العربية نشأت نقية خالصة، فالعرب قبل الإسلام كانوا يتحدثون الفصحى، ولا يحتاجون إلى إعمال فكر ولا تتعثر ألسنتهم، ثم ظهر اللحن في أول الأمر يسيراً، ثم أخذ نتيجة لاختلاط العرب بالأعاجم، وكان اهتمام علماء اللغة ببيان ما يلحن فيه الناس كي يجتنبوه ويعودوا إلى الصواب، ثم وضعوا علم النحو لأداء نصوص القرآن الكريم أداءً سليماً، ولفهمه إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة، ومن أثر ذلك يريد الباحث أن يبحث عن التراكيب المتعلقة بعلم النحو، وخاصة المفعول به وعوامله في اللغة؛ ليقوم الباحث بدراسة حركة التراكيب وأثرها على دلالة المفعول به في نصوص القرآن وغيرها دراسة نحوية دلالية، والمفعول به هو من الفضلة في الجملة، وتأتي الفضلة دائماً تنمة لمعنى الجملة.

مشكلة البحث:

وتكمن مشكلة البحث في أن المفعول به كتكملة من المواضيع النحوية المهمة، وما من مؤلف نحوي إلا وقد تطرّق إليه وطال في الحديث عنه، مع وفرة الشواهد المختلفة من الكتاب والسنة وغيرها، غير أن الباحث لم يعثر على دراسة تناولت حركة التراكيب مع المفعول به ودلالة كل وضعية في معنى السياق، وهذه المهام التي يسعى إليها الباحث أن يتصدى لها، استزادة في العلم، وإفادة لزملائه الطلبة والباحثين.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعريف بالمفعول به اصطلاحاً، والتعرف على العامل في المفعول به وتحديدته، ثم دراسة المعاني الدلالية للمفعول به وعوامله التي وردت في الشواهد القرآنية والشعرية، وذلك من خلال مراقبة حركة التراكيب التي تحتوى على المفعول به، والوقوف على دلالة كل حركة تركيبية والمغزى منها.

حدود البحث:

ويقتصر هذا البحث على دراسة المفعول به وعوامله في النحو العربي وما يتعلق به من التعريف، وما يتعلق به من عوامل وأحكام، ثم دراسة حركة المفعول به داخل التراكيب المختلفة، والبحث عن دلالة كل حركة لهذه التراكيب.

منهج البحث:

يعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي؛ حيث يقف الباحث على المفعول به بالدراسة والتحليل، مستشهداً في ذلك بفصيح الكلام العربي شعراً أو نثراً، ومعتمداً على أهم المصادر في الموضوع كالمعاجم اللغوية، وبعض كتب التفاسير التي اهتم العلماء بالقضايا اللغوية في استخراج معاني المفعول به في القرآن الكريم.

الدراسات السابقة:

حاول الباحث أن يطلع على بعض البحوث السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، إلا أن هناك دراسات كثيرة حول المفاعيل عموماً ومطبقة على سور بعينها من القرآن الكريم، وهذه الدراسات السابقة كما يأتي:



(١) الأسماء الظاهرة المنصوبة في سورة الحج: دراسة تحليلية نحوية، للباحث ضيف معصوم، وهو بحث مقدم للحصول على الدرجة العالية في علم اللغة العربية وآدابها، وقد تطرق الباحث إلى باب منصوبات الأسماء، وأنواعها، وإعرابها، وصيغتها، ودورها في إعطاء المعنى في سورة الحج، ولكن البحث الحالي يختلف عنه من حيث إنه يسعى إلى دراسة حركة التراكيب في صياغة المفعول به، وإبراز الدلالة الناتجة عن هذه الحركة، وهذه هي النقطة الفاصلة بين البحث الحالي والبحث السابق.

(٢) المفاعيل في سورة الفرقان: دراسة وصفية تحليلية نحوية، لبهية وكتبته للحصول على درجة الماجستير في شعبة اللغة العربية وآدابها، وقد تناولت الباحثة تعريف المفاعيل، وأقسامها، وأحكامها وذلك في سورة الفرقان فقط.

(٣) سورة الإسراء: دراسة نحوية دلالية، لمجدي مغزوز أحمد حسين، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، عام ٢٠٠٤م، وقد قسم البحث إلى قسمين: دراسة نحوية، ودراسة دلالية، وقد تطرق الباحث في الدراسة النحوية إلى الجملة الخبرية وأنماطها، والجملة الإنشائية وأنماطها في سورة الإسراء، وتناول في الدراسة الدلالية دلالة الزمن في الأفعال الصرفية والسياقية، وتطبيقها على سورة الإسراء، دلالة الحذف في السياق وتطبيقها على هذه السورة، ودلالة التقديم والتأخير في السياق وتطبيقها على سورة الإسراء.

(٤) التقييد بالمفعولات في القرآن الكريم، لياسين عبد الله نصيف، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها في عام ٢٠٠٥م، وقد تناول الباحث دراسة هذه المفعولات مهتمًا بإجراء الموازنة العلمية بين جهود النحويين وجهود البلاغيين في فلسفة استعمال المفعولات، وعرض أولاً: آراء النحويين ودراستهم في تشخيصها، وأهميتها الدلالية، والتعبيرية، والتركيبية في النص القرآني، ثم ذكر آراء البلاغيين مركزاً على المسائل البلاغية التي تمس جانب أساليب الإعجاز القرآني في دراسة المفعولات، ولا سيما في الآيات المتماثلة لها، ومدى أهميتها في بناء النص البلاغي، واختلاف مستويات الخطاب في النص القرآني، موضحاً فيها مواضع التأثير والتأثر بين النحاة والبلاغيين؛ لأن كثيراً من المباحث البلاغية قد اعتمدت في تأصيل أسسها على المباحث النحوية المتقدمة عليها.

(٥) سورة النور: دراسة تحليلية نحوية، لعلي محمد النوري، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، عام ١٩٨٥م، وقد خصص الباحث باباً لمناقشة أدوات المعاني في سورة النور، ومع ذلك التفت إلى دراسة الأدوات والكشف إحصائياً عن تلك الأدوات، وما جرى مجراها من الأسماء، والأفعال، والظروف، ودخل الباحث في استعمال أداة الأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وأفعال القلوب، وبعض الظروف والأسماء، إضافة إلى ذلك تخصيصه باباً لدراسة التراكيب بما يشمل من مباحثها اختصاص الأدوات وأثرها في التراكيب، ثم خصص مدخلاً لذلك إلى تصنيف الجمل في السورة، ثم تصنيفات الجمل والنماذج المتماثلة في متطلبات الاسم ومقتضيات الفعل، كل ذلك على دراسة سورة النور وتحليلها تحليلاً نحويًا.

(٦) سورة مريم: دراسة لغوية، لسيد إبراهيم سيد ناصر، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، في عام ١٩٨٩م، وقد تناول الباحث سورة مريم دراسة لغوية؛ حيث قسّم رسالته إلى فصلين رئيسين: الأول في الجوانب الصرفية، والثاني في الجوانب النحوية، وهي عبارة عن دراسة الأدوات، والجمل، وبعض أجزاء الجمل، وقد تطرق الباحث إلى جميع الظواهر اللغوية تفصيلاً، نحو الأفعال وأقسامها وأحوالها، والأسماء بأنواعها وأحوالها، وكذلك الحروف والأدوات الواردة في السورة، وكذلك الجمل وأنواعها.

هيكل البحث ونظامه:

اقتضت الدراسة وطبيعتها أن تكون في مقدمة، وثلاثة محاور، وخاتمة، وتأتي المقدمة نبذة مختصرة عن البحث وموضوعه، وأسباب اختياره، وأهدافه، وحدوده، والمنهج المتبع، والدراسات السابقة، أما المحور الأول: حركية التركيب والدلالة: المفهوم والأنواع، والمحور الثاني: المفعول به: أنواعه، وعامله، وأحكامه، والمحور الثالث: تأثير حركية التركيب في دلالة المفعول به داخل السياق، ثم الخاتمة؛ حيث أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من موضوع البحث.



المحور الأول: حركية التركيب والدلالة: المفهوم والأنواع:

التركيب لغة:

يقول الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ): "رَكَّبَهُ تَرْكِيْبًا: وَضَعَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، فَتَرْكَبُ وَتُرَاكَبُ"^(١).

وجاء في المعجم الوسيط: "التركيب: تأليف الشيء من مكوناته البسيطة، ويقابله التحليل"^(٢).

ويتضح من التعريفين السابقين للتركيب -أو للفظ الفعل (رَكَّبَ) بمعناه اللغوي - أنه ضُمُّ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، وَوَضْعُ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ؛ حَيْثُ يَصِيرَانِ فِي سِيَاحٍ وَاحِدٍ وَلِحْمَةٍ وَاحِدَةٍ.

التركيب اصطلاحاً:

جاء تعريف التركيب عن النحاة القدامى تحت باب: انتلاف الكلمات؛ يقول أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): "الاسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلاماً مفيداً؛ كقولنا: عمرو أخوك، وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم، فيكون ذلك كقولنا: كتب عبد الله، وسرَّ بكر"^(٣).

فالتركيب من خلال كلام أبي علي الفارسي ضُمُّ أَوْ رَصْفَ اسْمٍ إِلَى جَانِبِ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٍ إِلَى جَانِبِ اسْمٍ؛ لِيَكُونَ كَلِمًا مَفِيدًا يُوْدِي وَظِيْفَتَهُ الْاِتِّصَالِيَّةَ وَيَقْبَلُهُ الْمُتَلْقَى، وَهُوَ عَلَى عِدَّةِ صُورٍ، فَقَدْ يَكُونُ مَرْكَبًا مِنْ اِسْمَيْنِ

(١) القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ٩١/١.

(٢) المعجم الوسيط؛ لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٣٦٨/١.

(٣) الإيضاح العضدي؛ لأبي علي الفارسي، ص ٩.

وهو الجملة الاسمية، أو من فعل واسم وهو الجملة الفعلية، وقد يطول التركيب فينصل به ما تتم به الفائدة؛ كشبه الجملة - من الظرف والجار والمجرور - و المفاعيل بأنواعها، وغيرها من المكملات التي وإن كانت غير أصلية في الجملة من ناحية الظاهر أو اللفظ، فإنها أصلية جداً من ناحية المعنى والدلالة؛ إذ إنها تُظهر من وقع عليه فعل الفاعل، أو توضح حاله وهيئته، أو غاية فعله.

ونجد ابن هشام في كتابه (المعنى) أنه فصل فيه بين اصطلاح الجملة وبين اصطلاح الكلام، فرأى بأن الكلام هو "القول المقيد بالمقصد"^(١)، والإفادة لديه تكون بما يحسُّ السكوت عليه، كما أنه رأى في الجملة أنها تتكون من فعل وفاعله أو نائبه، أو من المبتدأ وخبره، أو من الفعل الناقص وما يدخل عليه، فالجملة لديه لا تشترط الإفادة.

ثم ذكر لفظه تركيب فيما قاله: "... والمركبة من أن وصلتها...."^(٢)، إلا أنه خص هذه العبارة ليعني بها الجملة وحسب، ولم يتوسّع بها إلى الكلام، علماً بأن مفهوم التركيب الحديث جاء بمعنى الكلام لاشتراطه تمام فائدته، وهذا ما يدعم قولنا بالحاق مصطلح جملة إلى مفهوم الإسناد، كما صرف اللفظة إلى صفة تابعة لموضوعها المصطلحي جملة، ومن ثم لم يضع لها مفهوماً يُسبغ عليه بلفظ اصطلاحى صريح، من أصل الكلمة، يكون اسماً للمفهوم ويحمل عنوان التركيب.

(١) معنى اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، ص ٣٧٤.

(٢) الكتاب نفسه، ص ٣٧٥.

وحقيقة لزاماً علينا التفريق بين مصطلحي المركب والتركيب، فتستخلص أهمية التصريف في عملية اختيار الكلمة المناسبة لكل مفهوم، فما جاء على وزن مُفَعَّل دل على مفهوم الوحدة (مركب)، أي وحدة الجملة (كلمتين أو أكثر)، وما كان على وزن تفعيل (تركيب)، دل على العلاقة التآلفية الموجودة بين تلك الوحدات (مركبات)، ونجد الغلاييني متفقاً في ذلك فقد عرف المركب بأنه: "قول مؤلف من كلمتين أو أكثر لفائدة"، إلا أنه لم يشترط التمام في هذه الأخيرة^(١)، وبذلك يكون المركب لديه ما اجتمع فيه مسند ومسند إليه^(٢)، أي ما يعرف بالجملة.

إذن فخلاصة القول إن التركيب هو كلام تام الفائدة لا محالة، أما وصف القدماء له بأنه يعنى الجملة، فالجملة أعم من الكلام، وقد تكون كلاماً، إذا تمت فائدتها، وقد تفتقر إلى التمام وتظل دوماً من الكلام، أي تصبح وحدة تركيبية فحسب؛ لذلك تتصدر الجملة عالم المسميات؛ لتكون عنواناً عاماً لها، فكل مسمى منها يكون من جنس الجملة.

أنواع التراكيب:

لم يقف النحاة على الضوابط التي تربط العامل بمعمولاته بوساطة الوظائف النحوية، بل جاوزوا ذلك إلى ضوابط وموجهات ترصد حركة العناصر في التركيب وتحكم عليها من حيث الصحة والاستقامة، وتتمثل تلك الموجهات والضوابط بما في كل من العامل والمعمول من معان: صرفية، ودلالية، وأبعاد اجتماعية أحياناً، فتفاعل تلك المعاني مع الوظيفة النحوية

(١) جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، ص ١٣.

(٢) الأسناد هو واحد من أنواع المركبات التي حددها الغلاييني في كتابه نفسه، ص ١٣ وما بعدها.

التي يمثلها كل واحد منهما، فينتج عن ذلك تركيبات مختلفة يمكن تصنيفها وفقاً لأهم شرط يحكم على هذه العلاقة، وهو صحة المعنى واكتمال الفائدة واستقامته، وهي كما يأتي:

(١) تراكيب صحيحة:

وتتوافق في هذا النوع من التراكيب دلالة العامل والمعمول، ليصبح تسلط العامل على معموله أو توجهه إليه دون تأويل، ومعنى تسلطه مباشرته المعمول وتمكنه منه تمكناً يحدث معنى مناسباً وضبطاً معيناً، ويأتي ذلك حين يستجيب المعمول للدخول في علاقة نحوية سياقية مع العامل، ففي نحو: "أكرم زيد خالداً" تُوجد أن العنصرين: (زيد) و(خالداً) يتوجه إليها العامل (أكرم) محدثاً علاقة الإسناد مع الأول ورفعاً على الفاعلية، وعلاقة التعديّة مع الثاني ونصبه على المفعولية، وله حرية الجمع بينهما، بدليل أنه إذا سقطت علاقته بهما فقدما وجودهما التركيبي والدلالي، إذ لا معنى لقولنا: زيد خالداً دون (أكرم)^(١).

والتوافق الدلالي بين العامل ومعموله في هذا الضرب من التركيب، يتحقق من جانبين: توافق الوظيفة النحوية مع الكلمة المعبرة عنها، فـ (زيد) الفاعل يصح أن يكون منه إكرام، و(خالداً) المفعول يصح أن يقع عليه الإكرام، وتوافق عناصر التركيب دلالياً، إذ يتحقق التوافق بين (زيد) و(خالداً)؛ لأن الأول (مُكْرَم) والثاني (مُكْرَم)، وعلى هذا جرت التراكيب الصحيحة نحويّاً ودلالياً^(٢).

(١) نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، لعبد الحميد مصطفى السيد، ص ٥٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٦.

(٢) تراكيب مرفوضة:

حيث تتعارض فيها دلالة العامل مع معموله، إذ لا يصح تسلُّطه عليه، فتوصف الجملة بأنها منحرفة أو غير أصولية، لمخالفة بعض عناصرها أصول الوظيفة النحوية بأبعادها الدلالية والصرفية والتركيبية، فلا يصح أن نقول: نمتُ البيت؛ لأن اسم المكان المختص أو المحدد كالبيت ونحوه لا يصح تعدي الفعل إليه، ولذا يلزم أن نقول: نمت في البيت، كما لا يجوز أن نقول: قام هند؛ لأن تأنيث (هند) حقيقي، فلزم أن يقال: قامت هند، فتوافق دلالة العامل مع معموله^(١).

(٣) تراكيب مؤولة:

إن معظم تحليلات النحاة المستمدة من نظرية العامل بجميع صورها وضوابطها وقواعدها وأصولها تقوم على هذا النوع من التراكيب، فالعلاقة بين العامل والمعمول منضبطة أولاً بصحة المعنى، وفقدان هذا الشرط يؤدي إلى علاقة نحوية مرفوضة، وما التأويل، بظواهره المختلفة كالتقدير، والتضمين، والحمل على المعنى، والتعليق، والإلغاء..... وغيرها من الظواهر، إلا وسيلة لجأ إليها النحاة لجعل الدلالات المتعارضة في الصورة السطحية لنظم العناصر في الجملة التي تتوافق، فيزول الإشكال الناتج عن مثل هذه الصورة المرفوضة أو المتناقضة.

ويحسن بنا أن نعرض بعض الأمثلة التي توضح ما قدمنا، وتبين العلاقة بين العامل والمعمول، وهي علاقة وثيقة بحكم أن الثاني نتاج القواعد التي بنى عليها الأول، وإن كان في الثاني اعتبار لخصوصية

(١) نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، لعبد الحميد مصطفى السيد، ص ٥٦.

التركيب وعلاقته بالسياق الداخلي والخارجي اللذين يؤثران في توجيه الإعراب:

١- قوله تعالى: "فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ" (البقرة: ٢٥٩)، ظاهر اللفظ يجعل انتصاب (مائة) بـ (فأماته).

٢- وقد يراعي المعنى الدلالي للجملة وتوافق عناصرها، فيصح تعلق العامل والمعمول، وذلك نحو قوله تعالى: "وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ" (البقرة: ٢٨٢)، إذ يوحي ظاهر اللفظ تعلق (إلى أجله) بالفعل (تكتبوه) أي تكتبوه إلى أجله، وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين، وإنما هو متعلق بمحذوف يقع حالاً تقديره، مستقرًا في الذمة إلى أجله^(١).

٣- وقد يراعي معنى المقام، ومن بذلك قوله تعالى "وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي" (مريم: ٥) فإن المتبادر تعلق (من ورائي) بـ (خفت)، أي خفت من ورائي، ولا يصح؛ لأنه يسلم إلى البعد عن دلالة التركيب وسياق الموقف أو المقام الملابس له، فهو لم يخف من وراءه، وإنما خاف ولايتهم من بعده وسوء خلافتهم، ولذا وجب تعلقه بـ (الموالي) لما فيه من معنى الولاية، أي: التوالي من ورائي^(٢).

٤- أو تراعي قواعد الصناعة، أي جانب الشكل الذي يتمثل في نظام عناصر الجملة وما يخضع له من ضوابط، ومنه قول بعضهم في بيت المتنبي بخاطب الشيب:

(١) نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، لعبد الحميد مصطفى السيد، ص ٥٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٨.

لأنت أسود في عيني من الظلم

ابعد بعدت بياضاً لا بياض له

إن (من) متعلقة بـ (أسود)، أي: أسود من الظلم، قال ابن هشام: وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنع في الألوان، والصحيح أن (من الظلم) صفة لأسود، أي: أسود كائن من جملة الظلم^(١).

ونظير مراعاة قواعد الصناعة في علاقة العامل بمعموله تحليلهم جملة الاشتغال، نحو زيداً ضربته؛ حيث (زيداً) منصوب بفعل مضمر تقديره: ضربت زيداً ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل استغناء بتفسيره، على حد قول سيبوية^(٢).

وذهب الكوفيون إلى أن (زيداً) منصوب بالفعل بعده، وإن كان قد اشتغل بضميره، وردّه ابن يعيش قائلاً^(٣): (وهو فاسد، لأن ما ذكره، وإن كان من جهة المعنى صحيحاً فإنه فاسد من جهة اللفظ، وذلك على ما ذهب إليه بقولهم: زيداً مررت به).

قال ابن يعيش^(٤): (فتنصب زيداً ولو لم يكن ثم فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل، لأن (مررت) لا يتعدى إلا بحرف الجر).

وتحليلهم لجملة التنازع، نحو: اجتهد ونجح صالح، إذ حللوا هكذا: اجتهد (هو) ونجح صالح، أو: اجتهد صالح ونجح (هو)، وفي هذين

(١) نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، ص ٥٨.

(٢) الكتاب، لسيبويه، ٤٢/١، ٤٣.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش، ٣١/٢.

(٤) المرجع نفسه، ٣١/٢.

التحليلين دليل على أنهم كانوا يتمسكون برد المركب إلى البسيط، ويجعلون وحدة التحليل في تلك الجملة الصغرى^(١).

٥- وقد تدفع دلالة السياق إلى حذف بعض عناصر الجملة، فيردون التركيب الظاهر إلى التركيب المقدر ليتحقق التوافق الدلالي بين العامل ومعموله، ومن ذلك قوله تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ" (النساء: ٢٣)، إذ لا يستقيم: حرمت أمهاتكم، ولذا قدر مضاف، أي: حرم استمتاعهن، والذي أوجب التقدير أن حكم التحريم لا يتعلق إلا بالأفعال^(٢).

الدلالة: مفهوماً وعناصر:

الدلالة لغة: (دل) الدال واللام أصلان أحدهما إبانة الشيء، بأمارة تتعلمها والآخر اضطراب في الشيء وهو بين الدلالة والدلالة^(٣).

ودلل: "الدليل ما يستدل به، والدليل الدال، وقد دلّه على الطريق يدلّه بالضم دلالة بفتح الدال وكسرهما ودلولة بالضم والفتح أعلى^(٤).

ومن هذا التعريف يظهر لنا أن علم الدلالة عبارة عن شيء يقوم بدور الإرشاد وإمارة الطريق للوصول إلى الهدف المقصود، والهدف المقصود هنا هو المعنى الذي يتضمنه اللفظ، أو الدلالة التي تكمن داخل هذا اللفظ.

(١) نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، لعبد الحميد مصطفى السيد، ص ٥٩.

(٢) مفق اللبيب عن كتاب الأعراب، لابن هشام، ص ٨١١.

(٣) مقاييس اللغة، لابن فارس، ٢/٢١١.

(٤) مختار الصحاح، للرازي، ١/٢١٨.

عناصر الدلالة:

اهتم الكثير من الباحثين اهتماماً بالغاً بعناصر الدلالة، ذلك لأهمية هذه العناصر، فهي التي تقوم بتحديد المعنى على وجه الدقة، حتى يظهر المعنى المقصود من غير غموض.

وذكرها نمر في كتابه^(١) عن حديثه عن عناصر تحديد الدلالة أربعة عناصر، وهي الدلالة بالصوتية، والدلالة الصرفية، والدلالة النحوية، والدلالة المعجمية.

(١) الدلالة الصوتية:

ويراد بها مقابلة أصوات الألفاظ، أو بعض حروفها، أو صورتها اللفظية، مما يشكل معناها، ففي العربية تتمثل مقابلة أصوات اللفظ المشاكل للمعنى في الكلمات الموضوعية، كحكاية الأصوات، مثل قهقهة (حكاية صوت الضحك)، وغاق (حكاية صوت الغرب)، اكتشف العلماء في طائفة من الألفاظ العربية صلة بينها وبين معانيها، وذهبوا إلى أن العربي بطبيعته كان يربط بين الصوت والمعنى، فيختار لكل لفظ حرفاً ذا صفة تشاكل معناه وتناسبه من حيث القوة والضعف، ومن ذلك كلمتا (القصم) و(الخصم) فكلاهما للأكل، ولكنهما اختلفتا في حرف واحد، واختيرت القاف القوية الشديدة للقصم؛ لأن من معانيه أكل الصلب اليابس فناسبه القاف، واختيرت الخاء الرخوة للخصم؛ لأن من معانيه أكل الشيء الرطب، كالقثاء فناسبه الخاء^(٢).

(١) علم الدلالة التطبيقي، لهادي نمر، ص ٤٧.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، ص ١٠٤.

(٢) الدلالة الصرفية:

ويراد بها الدلالة على بعض الصيغ الصرفية للأفعال أو الأسماء، ففي العربية نجد صيغ الأفعال الثلاثية، الماضي والمضارع والأمر التي تدل على الحدث وزمنه، والمزيد فيها والتوكيد والواحق الأخرى كثيراً ما ترتبط فيها بمعنى، من ذلك تضعيف العين في (فَعَّلَ)، فإنه يدل على التكثر غالباً، وفي نحو (اغْدُوْدَنَّ) يدل على المبالغة، ومنها زياد السين والتاء في (استفعل) فإنهما يدلان على اطلب غالباً، وصيغ الأسماء تحمل العديد من المعاني التي تتنوع بتنوعها، كأسماء الفاعلين، والمفعولين، وصيغ المبالغة، وأسماء الزمان والمكان، والتصغير والنسب، والجموع، فكل منها معنى يؤديه^(١).

(٣) الدلالة النحوية:

ويُقصد بها الدلالة التي تكتسبها الجملة، أو الجمل عن طريق القواعد النحوية القاضية بترتيب الألفاظ وفق ترتيب المعنى المراد.

فترتيب الكلمات والعبارات محكوم بقواعد ونظم تختلف من لغة لأخرى، فإذا تغير ترتيب الألفاظ ولم توجد قرينة تغير المعنى، فإذا قلنا: (رصد علماء العربية القدامى الكثير من الظواهر الدلالية)، فهذه جملة لها معنى خاص، فإذا تغير ترتيب الكلمات فيها فقلنا: (علماء رصد العربية القدامى الدلالية من الكثير من الظواهر) لأدّى بذلك إلى فساد المعنى؛ ولذا يشترط علماء النحو أن يجرى ترتيب الكلمات بحسب ما رسموه من قواعد، فلا يخل المتكلم بشيء منها حتى لا يؤدي إلى غموض عباراته أو فساد

(١) علم اللغة بين القديم والحديث، لعبد الغفار حامد هلال، ص ٢٠٠.

تراكيبه، وقد عولجت صلاحية التراكيب وسقمها في علم البلاغة الذي وضع القوانين الضابطة^(١).

(٤) الدلالة المعجمية:

وهي الدلالة الأساسية التي تلتبسها الألفاظ عن طريق الوضع اللغوي، وتسمى الدلالة الاجتماعية^(٢)، وقد تكلفت معجمات اللغة ببيان هذه الدلالة، ففيها بيان معاني الألفاظ العربية، والمولدة والمصنوعة والدخيلة، وقد يكون للعرف مدخل في بيان مدلول بعض الكلمات، كالألفاظ التي تغير مدلولها، أو اخترعت في اللغة العامة، فإننا نجد بعض الكلمات لها في الفصحى مدلول وفي العاملة مدلول آخر، فكلمة (عالة) مدلولها في الفصحى جمع عائل (فقير)، ومدلولها في العامية من يتكفل به غيره في أكثر شؤونه، وهذا المعنى استعملت الفصحى فيه كلمة (كلّ) قال تعالى: "وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوَاةٍ" (النحل: ٧٦)، ونظيره (شاطر) وطويل اليده وغيرهن.

ويضيف محمود السعران إلى المستوى الصوتي والصرفي والنحوي عنصراً جديداً هو سياق الحال، ويراه مفيداً في تحليل الحدث اللغوي ومنعكساً على المستويات السابقة^(٣).

(١) علم اللغة بين القديم والحديث، لعبد الغفار حامد هلال، ص ٢٠١.

(٢) دلالة الألفاظ، لإبراهيم أنيس، ص ٤٨.

(٣) علم اللغة: رأي ومنهج، لمحمود السعران، ص ٢٨٨.

المحور الثاني: المفعول به: أنواعه، وعامله، وأحكامه:

وهو ما كان محلاً لفعل الفاعل خاصة نحو: ضربت زيداً، وهو منصوب إذا لم يُبْنَ لما يُسَمِّ فاعله، والكلام هذا هو في المفعول الذي لم يكن من باب ظن وأعلم، وإنما هو فيما يتعدى إلى واحد أو إلى اثنين من باب أعطى، أو إلى اثنين أحدهما أصله بحرف الجر، وإذا وُجِدَ مفعولان، وأحدهما مفعول في المعنى، أو فُقِدَ بحرف الجر، فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى^(١)، وتقديم ما ليس مقيداً بالحرف فإذا قلت: أعطيت درهمه زيداً جاز عند البصريين ومنه:

فَدَعُ ذَا، ولكن ما ينالك نفعه، ومن كان يعطي حقهن القصائد^(٢)،
(الطويل) ومنع ذلك هشام^(٣)، وقال ابن عصفور^(٤): وبعض البصريين، وقال ابن كسيان: هي قبيحة، فقال ابن كسيان: درهمه أعطيت زيداً أجود من أعطيت درهمه زيداً.

إلا أن ابن عصفور قال: درهمه أعطيت زيداً جائزة بلا خوف، وقد نقل فيها الخلاف، ويقول ابن يعيش: "إن المفعول به هو الذي يقع على فعل الفاعل، في مثل قولك: ضربت زيد عمرًا وبلغت البلد"^(٥)، وقيل: "والأقرب

(١) انظر: التصريح ٣١٣/١، والمساعد ٤٣٢/١.

(٢) البيت بلا نسبه في المحتسب، ٢٥٤/١.

(٣) انظر: رأي هشام في الهمع، ١٦٧/١.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور، ١٦/٢.

(٥) شرح المفصل، لابن يعيش، ١٢٤/١.

في رسم المفعول به أن يُقال: هو ما يصح أن يعبر عنه باسم المفعول غير المفيد، مضمون من عامله المثبت أو المجهول مثبتاً^(١).

أنواع المفعول به:

(٢) المفعول به نوعان: صريح وغير صريح.

والصريح قسمان: ظاهر، نحو (فتح خالد الحيرة)، وضمير متصل نحو: (أكرمك وأكرمهم) أو منفصل، نحو قوله تعالى: "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ" (الفاحة: ٤)، ونحو (إياه أريد).

أما غير الصريح فثلاثة أقسام:

- ١- مؤول بمصدر بعد حرف مصدري، نحو: علمت أنك منصف.
- ٢- جملة مؤولة بمفرد، نحو: ظننتك منصفاً.
- ٣- وجر ومجرور، نحو: أمسكت بيدك، وقد يسقط حرف الجر الخافض فينتصب المجرور على أنه مفعول به، ويُسمى: المنصوب على نزع الخافض^(٣).

آراء النحاة في العامل في المفعول به:

اختلف النحاة في عامل المفعول به، فقال البصريون على إن العامل في المفعول به الفعل أو شبهه، وقال ابن هشام من الكوفيين: بل الفاعل،

(١) شرح الرضى لكافية ابن الحاجب، لابن الحاجب الرضى، ٣٩٢/١.

(٢) جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، ٦/٣.

(٣) المرجع نفسه، ٦/٣.

وقال الفراء: هو الفعل والفاعل معاً، وقال خلف: معنى المفعولية: أي كونه مفعولاً، كما قال في الفاعل: إن عامله كونه فاعلاً^(١).

يقول عبده الراجحي: "العامل الأصلي فيه هو الفعل، كما يمكن أن نتفرع عنه عدة كلمات أخرى تشبهه في عملها، وحصرتها النحاة في ستة عوامل هي: (المصدر، اسم الفاعل، صيغة المبالغة....)^(٢).

ويقول البصريون إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل وحده، دون الفاعل، وذلك بأن أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل؛ لأنه اسم؛ والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باق على أصله في الاسمية، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له^(٣).

أما الكوفيون فاحتجوا بأن يقولوا: إنما قلنا إن العامل في المفعول المنصوب الفعل والفاعل؛ وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظاً أو تقديرًا، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وإذا كان الفعل والفاعل كالثيء الواحد، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما دل على أنه منصوب بهما.

والذي يدل على أنه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده أنه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يليه، ولا يجوز أن يفصل بينهما فاصل، فلما جاز الفصل بينهما دل على أنه ليس هو العامل فيه وحده، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل^(٤).

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، ص ٥.

(٢) التطبيق النحوي، لعبده الراجحي، ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٣) الاتصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لابن الأنباري، ص ٧٥.

(٤) المرجع نفسه، ص ٧٢-٧٥.

ونحن نرى أن رأي البصريين الأقرب للصواب والدليل على ذلك مناقشة ابن الأنباري حيث قال: "بأن الفاعل اسم، كما أن المفعول اسم كذلك، فإذا استويا في الأسمية، والأصل في الاسم ألا يعمل، فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من الآخر، وإذا ثبت هذا وأجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له في العمل، إلى ماله تأثير، لا تأثير له، فدل أن العامل هو الفعل فقط"^(١).

حالات حذف العامل:

(١) يقول رشيد الشرفوني: "يحذف العامل سماعاً كقولك: أهلاً وسهلاً،

أي: أتيت أهلاً ووطئت سهلاً"^(٢).

(٢) ويقول عبد المنعم سيد: "يجاز حذفه إذا كان معلوماً بقريته تدل عليه

كقولنا: من استضفت فتقول: علياً. أي: استضفت علياً"^(٣).

(٣) ويقول محمد أبو الفتوح: "يحذف في الاسم المتقدم في باب الإشغال؛

لأن عامل المتأخر مفسر له، ولا يجمع بين المفسر والمفسر له،

مثل: سعيداً سامحته، فتقديره: سامحت سعيداً سامحته"^(٤).

(١) أسرار العربية، لابن الأنباري، ص ٨٥.

(٢) مبادئ العربية، لرشيد الشرفوني، ٢٤٦/٤.

(٣) النحو الشامل، لعبد المنعم سيد، ٢٥٣/١.

(٤) النحو الجامعي، لمحمد أبو الفتوح، ص ١٧٧.

(٤) يحذف وجوباً في أسلوب: الإغراء^(١)، التحذير^(٢)، الاختصاص^(٣)،
النداء^(٤).

أحكام المفعول به:

للمفعول به أحكام فصلها كما يلي:

■ الأول: معرفة حكم الفعل معه:

حيث يجب نصبه، وذلك نحو قوله تعالى: "لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا" (المائد: ١٠٦)، فالمفعول به هنا (ثمنًا) وجب فيه النصب، ومنه قوله تعالى: "قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا" (الكهف: ٧٦)، فالمفعول به (عذراً) فهو أيضاً واجب النصب، ومنه أيضاً قوله تعالى: "وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا" (ص: ٣٤)، فالمفعول به هنا (جسداً) وهو أيضاً منصوب وجوباً.

■ الثاني: معرفة تقديمه وتأخيريه:

(١) يجب تقديم المفعول به ولا يجوز تأخيريه، وذلك على مذهب سيبويه^(٥)، وهو اسم الاستفهام والشرط، وذلك نحو من ضربت؟ ومن تضرب؟،

(١) الإغراء: هو نصب الاسم بفعل محذوف يفيد الترغيب والإغراء والتشويق، مثل: الزم، أطلب.

(٢) التحذير: هو نصب الاسم بفعل محذوف يفيد التنبيه والتحذير، مثل: أبعد، حاذر.

(٣) الاختصاص: هو نصب الاسم بفعل محذوف وجوباً تقديره: أخص، ولا يكون هذا الاسم إلا بعد ضمير.

(٤) النداء: لغة: الدعاء، اصطلاحاً: الدعاء بحروف مخصوصة وهي: أتي، هيا، الهمزة، الواو في الندبة.

(٥) انظر: الكتاب، ١٥٩/٢.

وهناك مسألة أخرى يجب فيها تقديم المفعول به وهي أن يقع عامله بعد فاء الجزاء، وذلك في جواب (أما) الظاهرة أو المقدرة، وليس له منصوب غيره مقدم عليها، ويشترط ألا يفصل بين (أما) والفاء بشيء آخر، فمثال (أما) الظاهرة قوله تعالى: "فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ" (الضحى: ٩)، ومثال (أما) المقدرة قوله تعالى: "وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ" (المدثر: ٣)، وهذا بخلاف قولك: أمّا اليوم فاضرب زيداً، فإنه لا يجب تقديم المفعول لوجود الفاصل بين (أما) و(الفاء) ^(١)، ومن ذلك أيضاً إذا كان المفعول به ضميراً، فيفضل نحو قوله تعالى: "إِيَّاكَ نَعْبُدُ" (الفاطحة: ٥).

(٢) يجب تأخير المفعول به ولا يجوز تقديمه، وهو الذي لا يتبين فيه الإعراب إذا كان فاعله مثله كالمقصورات ^(٢)، والمبهمات ^(٣)، والناقصات ^(٤)، وما أشبه ذلك، وذلك لأنه لا يتبين فيها الإعراب؛ لذا وجب تأخير المفعول به في هذه الحالات.

(٣) يجب توسط المفعول به بين الفعل والفاعل، ولا يجوز تقديمه ولا تأخيره، هذا إن كان المضمرة المنصوب المتصل بالفعل نحو: ضربك زيد، وذلك لأنه لو قدم الفاعل في هذه المسألة لا يفصل الضمير، مع إمكانية اتصاله.

(١) انظر: الصبان، ٥٥/٢، والتصريح، ٢٨٥/١.

(٢) المقصورات مثل: عيسى وموسى وسلمى.

(٣) المبهمات مثل: أسماء الإشارة.

(٤) الناقصات مثل: الأسماء الموصولة.

■ الثالث: معرفة حالات حذف المفعول به:

ويحذف المفعول لا نائب ومتعجب منه وجواب ومحصور ومحذوف عامله حتما وكذا نحو: زيد ضربته خلافاً للكوفية وينوي إلا لتضمين الفعل للزوم أو الإيذان بالتعميم أو غرض حذف الفاعل، ومتى حذف بعد لو فهو جوابها غالباً، ويجر بالباء الزائدة كثيراً مفعول عرفت ونحوه، نحو: "وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ" (البقرة: ١٩٥)، وقليلاً في ذي اثنين، ونحو: كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع، ويحدد صاحب الهمع بعض المسائل في ذلك وهي كالتالي^(١):

- الأولى: الأصل جواز حذف المفعول به لأنه فضله وممنوع في صور معينة هي:

- (١) أن يكون نائباً عن الفاعل لأنه صار عمدة كالفاعل.
- (٢) أن يكون متعجباً منه نحو ما أحسن زيداً.
- (٣) أن يكون مجاباً به ك (زيداً) لمن قال (من رأيت) إذ لو حذف لم يحصل جواباً.
- (٤) أن يكون محصوراً نحو: ما ضربت إلا زيداً، إذ لو حذف لأنهم نفي الضرب مطلقاً، ولكن المقصود نفيه مقيداً.
- (٥) أن يكون عامله حذف نحو: خيراً لنا وشرّاً لعدونا، لنلا يلزم الإجحاف.
- (٦) إذا كان المبتدأ غير (كل) والعائد المفعول نحو: زيد ضربته، فلا يقال اختياراً زيد ضربت بحذف العائد ورفع زيد بل يجب عند الحذف نصب زيد، وقال الصغار وأجاز سيبوية في الشعر (زيد ضربت)، ومنع ذلك

(١) جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، ١١/٢.

الكسائي والفراء وأصحاب سيبوية وحكي عن أبي العباس أنه قال لا يضطر شاعر إلى هذا لأن وزن المرفوع والمنسوب واحد^(١).

- الثانية: إذا حذف المفعول نوى لدليل عليه نحو:

" فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ " (هود: ١٠٧) أي: لما يريدُه وقد لا ينوى إما التضمين الفعل اللازم معنى يقتضى التعدية لتضمن (أصلح) معنى (ألطف) في قوله تعالى: " وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي " (الأحقاف: ١٥)، أي ألطف بي فيهم، وإما للإيدان بالتعميم نحو " يُحْيِي وَيُمِيتُ " (البقرة: ٢٥٨) يعطى ويمنع ويصل ويقطع، وإما لبعض الأغراض السابقة في حذف الفاعل، كالإيجاز في قوله تعالى: " وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا " (التغابن: ١٦) والمشاكلة في " وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى * وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى " (النجم: ٤٣، ٤٢)، العلم في قوله تعالى: " فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا " (البقرة: ٢٤)، والجهل في قولك: ولدت فلانة، وأنت لا تدري ما ولدت، وعدم قصد التعيين في " وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نَفْسَهُ عَذَابًا " (الفرقان: ١٩)، والتعظيم في " كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي " (المجادلة: ٢١)، والخوف في: أبغضت في الله ولا تذكر المبعوض خوفاً منه.

- الثالثة: إذا حذف المفعول بعد (لو) فهو المذكور في جوابها غالباً نحو قوله تعالى: " وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ " (يونس: ٩٩) أي: ولو شاء إيمان من في الأرض، " لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا " (الرعد: ٣١) أي: لو يشاء هدى الناس، وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى: " لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلْنَا نَزْلًا مَلَأْنَاكَ " (فصلت: ١٤) فإن المعنى لو شاء ربنا إرسال الرُّسُلِ لأنزل ملائكة بقريئة السياق.

(١) جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ١٢/٢.

- الرابعة: تزداد الباء كثيراً في مفعول (عرفت) ونحوه، ومما زيدت فيه الباء في المفعول نحو: "وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ" (البقرة: ١٩٥)، وقوله تعالى: "وَهَزِيْٓ إِلَىٰ إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ" (مريم: ٢٥)، "فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ" (الحج، ١٥) ومنه "وَمَنْ يُّرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ" (الحج: ٢٥) أي: أيديكم وجذع النخلة وسبباً وإحداً^(١).

(١) انظر: جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، ١٣/٢.

المحور الثالث: أثر حركية التركيب في دلالة المفعول به:

إن الأصل في تركيب الجملة الفعلية أن تكون مرتبة ترتيباً أصيلة بمعنى أن يتصدرها الفعل وهو العامل ثم الفاعل ثم تنتهي الجملة بالمفعول به وهو الفضلة أو كماله الجملة كما أطلق عليها النحاة.

ولم يقتصر النحاة على ذلك بل جاوزوا ذلك إلى ضوابط وموجهات ترصد حركة عناصر تركيب الجملة الفعلية والحكم عليها من حيث الصحة والاستقامة يقول ابن جني "باب في شجاعة العربية اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى... وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"^(١).

إذن فحركية التركيب في الجملة الفعلية لها أثر واضح وجلى في دلالة معنى السياق وبالأخص في دلالة المفعول به، وتتمثل حركية التركيب في ثلاثة مطالب هي:

الأول: أثر حذف العامل في دلالة المفعول به:

(١) جواز حذف عامل المفعول به إذا دلت عليه قرينة:

ومن ذلك قوله تعالى: "وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ" (الأنبياء: ٨٧)، فيونس عليه السلام (ذا النون) منصوب بإضمار الفعل (وأذكر)، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: "وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ"

(١) الخصائص، لابن جني، ٣٦٠/٢.

إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ" (الأنبياء: ٨١)
فـ(الريح) هنا مفعول به على إضمار فعل (سخرنا).

(٢) يجب حذف عامل المفعول به إذا تقدم المفعول به على فعل عمل في
الضمير المتصل العائد عليه:

ومن ذلك قوله تعالى: "وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا" (النازعات: ٣٠)،
فـ(الأرض) في الآية الكريمة مفعول به لفعل واجب الحذف يفسره ما بعده،
والتقدير: دحا الأرض.

كما يحذف العامل وجوباً في الأساليب الآتية:

(١) النداء: فعل النداء المحذوف ينوب عنه حرف النداء للدلالة عليه^(١):

أي أن العامل في المفعول به يحذف وجوباً ويعوض مكانه حرف النداء
(يا) وذلك كقولنا: يا محمد، فحسب ما هو شائع ومعروف أن (يا) للنداء وما
بعدها اسم (منادي)، ولكن في هذه الحالة نجعل (المنادي) مفعولاً لأنه تقدير
الكلام: (أنا أنادي محمد)، فحذف الفعل (أنادي) وجوباً للتخفيف، إذ إن الكلام
هنا ثقيل، وعليه فقد دل المفعول به (محمد) على أنه الشخص الذي نودي
إليه، وسهل على المتلقي أن يفهم ما يراد من الكلام.

(٢) الإغراء: هو نصب الاسم بفعل محذوف يفيد الترغيب والتشويق
والإغراء^(٢).

(١) الدليل إلى قواعد اللغة العربية، حسن نور الدين، ص ٧٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ٨١.

ويتبين من هذا القول إن المفعول به ينصب بفعل محذوف إذ يدل على الامتثال بشيء ما والعمل به أو الابتعاد عنه، نحو: أخاك والإحسان إليه، وتقديره: أحسن الإحسان إليه، فقد أفادت الإحسان أنه الشخص المنبه لأمر محمود ومرغوب فيه ووجوب العمل والامتثال به، أي: الرأفة والإحسان بأخيه، أي أن المفعول به هنا التوجيه لأمر محمود وطلب العمل به.

(٣) التحذير: وهو نصب الاسم لفعل محذوف يفيد التشبيه والتحذير^(١).

وذلك نحو: إياك والسرقعة، (فإياك) هنا دلّت على التحذير من فعل السرقعة بل وتجنبها والابتعاد عنها لأن الله لعن السارقة والسارق، وعليه فقد دلّ المفعول به على التحذير من السرقعة والعمل بها؛ لأن فاعلها سيجازي في الدنيا والآخرة.

(٤) الاختصاص: وهو نصب الاسم بفعل محذوف وجوباً تقديره أخص أو أعنى.

ولا يكون هذا الاسم إلا بعد ضمير لبيان المراد منه.

أي أن: المفعول به ينصب بفعل محذوف وهذا الحذف واجب وتقديره: أخص ذلك الشيء، شريطة أن يكون بعد ضمير يدل عليه نحو: نحن العرب نكرم الضيفة والتقدير هنا: أخص العرب، (فالعرب) منصوبة على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص^(٢).

أما البعد الدلالي لهذا المثال هو: تخصيص العرب عن باقي الشعوب الأخرى بصفة الكرم.

(١) جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، ص ٨٢.

(٢) الرشيد في النحو العربي، لمحمود عواد الحموز، ص ٢٢٥.

الثاني: أثر تقديم رتبة المفعول به على دلالاته:

(١) جواز تقديم المفعول به:

إن الأصل في المفعول به التأخير عن فعله، وأن يتقدم عليه فعله، وفاعله، غير أنه يجوز تقديم المفعول به على فعله، وفاعله إذا أمن اللبس، فمثال تقديم المفعول به على فاعله قوله تعالى: "وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ" (البقرة: ١٢٤)، وقوله تعالى: "كَذَٰلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ" (فاطر: ٢٨)، ففي الآيتين اللتين تقدم فيها المفعول به على فاعله لا خلاف في تجويزه، لأمن اللبس، فاللبس في الآيتين منتف بالدلالة العقلية والشرعية إذ يستحيل على الله تعالى أن يكون في محل الابتلاء، وأن يخشى الله سبحانه وتعالى أحداً من خلقه".

وأما تقديم المفعول به على فعله، وفاعله فمثاله قولك: سفينة خرق الخضر عليه السلام، ونحو: براقاً ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فتقديم المفعول به على الفعل، والفاعل معاً، قد يوهم أن يكون مبتدأ، غير إنه لا يصح أن يكونا مبتدئين لأن منهما نكرة ولا مسوغ للابتداء بها إلا إذا أفادت، أما إذا كان المفعول به المقدم على فعله، وفاعله معرفة، نحو: السفينة خرق الخضر عليه السلام، ونحو: البراق ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهنا يصح في كل منهما أن يكون في موضع المبتدأ، إذ لا مانع للبس في هذه الحالة بين المفعول به، وبين المبتدأ، فكل منهما يجوز فيه أن يكون مفعولاً به، ويجوز فيه أن يكون مبتدأ، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ.

إذن فإن حركية التركيب هنا لها دلالة وهي أمن اللبس والتخصيص،
وإذا تأخر المفعول به في هذه الحالة يحدث إخلالاً ببيان المعنى.

وقد تكون دلالة تقديم المفعول به هي الإنكار، ومنه قول عدي بن زيد:

أَكَلْ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارِ تَوَقَّدْ بِاللَّيْلِ نَارًا

فمزية تقديم المفعول في البيت هو الاهتمام به، ومظهر ذلك هو تسليط
الإنكار عليه، حيث أنكر الشاعر على مخاطبته أن كل الناس في حساباتها
سواسية لا فرق بين كامل وناقص، وأن كل نار في زعمها نار كرم
وسماحة^(١).

(٢) وجوب التقديم:

هناك حالات يجب فيها تقديم المفعول به، وهي قسمان:

(١) الأول: وجوب تقديم المفعول به على الفاعل فقط:

(أ) يجب تقديم المفعول به على الفاعل إذا كان الفاعل محصوراً بإحدى
الحرفين، "ما أو إنما"، ومنه قوله تعالى: "وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ"
(المدثر: ٣١).

(ب) إذا كان المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل، والفاعل اسماً ظاهراً، ومن
ذلك قوله تعالى: "قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ
سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ" (النمل: ١٨).

(ج) إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، ومن ذلك قوله تعالى:
"وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ" (البقرة: ١٢٤)، فلو تقدم الفاعل،

(١) انظر البلاغة والأسلوبية، محمد عبد المطلب، دار نوبار القاهرة، ط ١ ١٩٩٣م، ص ٣٣٤.

وتأخر المفعول به لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبه، وهو غير جائز لأن الأصل أن يتقدم الاسم، ويتأخر الضمير العائد عليه.

(٢) الثاني: وجوب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً:

(أ) يجب تقديم المفعول به على فعله، وفاعله إذا كان ضميراً منفصلاً^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ" (الفاحة: ٥)، ونحو قوله تعالى: "وَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ" (البقرة: ٤٠).

(ب) إذا كان المفعول به من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام، كأسماء الشرط^(٢)، وذلك نحو قوله تعالى: "مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا" (البقرة: ١٠٦)، ونحو قوله تعالى: "رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخُلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ" (آل عمران: ١٩٢)، وأسماء الاستفهام^(٣)، ومن ذلك قوله تعالى: "إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ" (البقرة: ١٣٣).

(ج) إذا كان المفعول به (كم، أو كأين) الخبريتين، وما أضيف إليهما، ومن ذلك قوله تعالى: "سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ" (البقرة: ٢١١)، ومثال كأين: نحو قولك: كأين من صديق عرفت، والتقدير: عرفت كأين من صديق.

(١) شرح ابن عقيل، لابن عقيل، ٩٧/٢.

(٢) شرح ابن عقيل، لابن عقيل، ٩٧/٢.

(٣) المرجع نفسه، ٩٧/٢.

الثالث: أثر حذف المفعول به على دلالاته:

إن الحذف في كلام العرب ظاهرة منتشرة، الغرض منها تحقيق معاني بلاغية تضيف جمالاً لا يستطيع الذكر وتسهم في تقوية الكلام، لتجعله الأسلوب الأمثل، وظهر جلياً الحذف في القرآن الكريم، ليعد أشهر أساليب القرآن الكريم البيانية، إذا استحق الدراسة، وخطف أنظار البلاغيين نحوه، فهو من الأساليب التي لا يحسنها إلا المتمكنون في اللغة والبارعون في أساليبها، ويشهد لذلك ما قرره عبد القاهر الجرجاني عن هذا الباب حيث قال: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسكر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذب أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبِن" (١).

فقد درس البلاغيون الحذف من الناحية الدلالية، وحاولوا إثبات مكان الجمال وصور التفنن والإبداع في الكلام.

لذا فقد أجمع أهل البلاغة على أن الكناية أبلغ من الإفصاح، وأن التعريض أوقع من التصريح، فقد قال عبد القاهر الجرجاني تحت فصل ترجح الكناية والاستعارة والتمثيل على الحقيقة: "قد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح، والتعريض أوقع من التصريح" (٢).

وقد جاء الحذف في المفعول به كثيراً في كلام العرب، علماً بأن هذا الحذف له أغراضه الدلالية، تلك الأغراض نفصلها كما يلي:

(١) دلائل الإيجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص ١٤٦.

(٢) السابق نفسه، ص ١٤٦.

(١) إفادة حذف المفعول به معنى التعريض:

وذلك كقوله تعالى: "فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَّازِهِمْ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ
ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعَيْرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ" (يوسف: ٧٠) فجرد اسم الفاعلين
(لسارقون) عن مفعوله لإرادة تعريض يوسف عليه السلام باخوته؛ حيث
سرقوه صغيراً من أبيه، هذا هو المتبادر من سياق الآيات الكريمة، قال أبو
السعود: "ثم أمر بهم فأدرکوا ونودوا (إنكم لسارقون) هذا الخطاب إن كان
بأمر يوسف عليه السلام فعله أريد بالسرقة أخذهم له من أبيه، ودخول
بنيامين فيه بطريق التغليب، وإلا فهو من قبل المؤذن بناء على زعمه،
والأول هو الأظهر الأوفق للسياق"^(١). ومنه قول المتنبي:

إذا الجود لم يُرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً

تعريضاً بنفي الكرم عن من يتبعون عطاياهم بالأذى والمن؛ ذلك أنه إذا
لم يتخلص الجود من المنّ به لم يبق المال، ولم يحصل الحمد، فالمال يذهب
الجود، والأذى يبطل الحمد، والمان بما يعطى غير محمود ولا ماجور^(٢).

(٢) إفادة حذف المفعول به معنى التلذذ:

ومن ذلك قوله تعالى: "كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيِّنَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا
عَلَيُّونَ * كِتَابٌ مَرْقُومٌ * يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ * إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * عَلَى الْأَرَائِكِ
يَنْظُرُونَ * تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ * يُسْقُونَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ *
خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ * هَلْ تُؤَبُّ الْكُفَّارُ مَا

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، ١٧١/٣.

(٢) تلقي النص الشعري في البلاغة العربية، إيهاب عبدالفتاح، رسالة دكتوراه غير منشورة

٢٠١٥م، إشراف السيد إبراهيم، كلية الآداب جامعة بني سويف.

كَانُوا يَفْعَلُونَ" (المطففين: ١٨ إلى ٣٦)، ويتمثل هذا الشاهد في تجريد فعلى النظر عن مفعوليهما، فدل حذف مفعول النظر في الموضوعين على معنى التلذذ بأنعم نعيم أهل الجنة، وهو النظر إلى وجه الله عز وجل، وهذا هو المتبادر من الدلالة السياقية للآيات الكريمة.

ويقول ابن القيم: "فالنظر إلى الرب سبحانه مراد من هذين الموضوعين ولا بد إما بخصوصه، وإما بالعموم والإطلاق، ومن تأمل السياق لم يجد الآيتين تحتلان غير إرادة ذلك خاصة، أو عموماً"^(١).

(٣) إفادة حذف المفعول به للتشويق:

وذلك كقوله تعالى: "اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ" (العلق: ١ إلى ٥)، فجرد فعل التعليم من مفعوله في قوله (الذي علم بالقلم)، بل صعد النظم الجليل أكثر من ذلك فأوقع موقع المفعول جملة (علم الإنسان ما لم يعلم)، ويقول أبو السعود: "وفي حذف المفعول أولاً، وإيراده بعنوان عدم المعلوماتية ثانياً، من الدلالة على كمال قدرته تعالى، وكمال كرمه، والإشعار بأنه تعالى يُعَلِّمُهُ من العلوم ممَّا لا تحيطُ به العقول ما لا يخفى"^(٢).

إن حذف المفعول به في هذا الموضع إشادة القرآن الكريم بالعلوم على اختلاف مجالاتها النافعة؛ لأن العلم هادٍ للإنسان في حياته، فأراد حذف المفعول به هنا التعميم في العلوم والتشويق للوقوف على كنه هذه العلوم، والوقوف على حقيقتها، وهو مما تفرد القرآن الكريم؛ حيث دعا إلى العلم، والتعلم، والتعليم مما يؤكد السمة السماوية للقرآن الكريم.

(١) إغاثة اللفهان في حكم طلاق الغضبان، لابن القيم، ٤١/١، ٤٣.

(٢) إرشاد العقل السليم، أبو السعود، ٥٥٣/٥.

(٤) إفادة حذف المفعول به معنى التلطف:

ومن ذلك قوله تعالى: " مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ * وَاللَّآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ
الْأُولَىٰ * وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ * أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ * وَوَجَدَكَ ضَالًّا
فَهْدَىٰ * وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ " (الضحى: ٣، ٨)، فالكلمات: قلى، فأوى،
فهدى، فأغنى" قد جاء لقصد المحافظة على رؤوس الآي، يقول السيوطي:
"ومنها (فوائد الحذف) رعاية الفاصلة نحو: (ما ودعك ربك وما قلى)، أي
وما قلاك^(١) .

وقال أبو حيان: "والتوديع مبالغة في الودع، لأن من ودعك مفارقاً فقد
بالغ في تركك، (ما وما قلى): ما أبغضك، واللغة الشهيرة في مضارع قلى
يقلى، وحذف المفعول اختصاراً في (قلى)، وفي (فأوى)، وفي (فهدى)، وفي
(فأغنى)، إذ يعلم أنه ضمير المخاطب، وهو الرسول صلى الله عليه
وسلم"^(٢) .

ومن الواضح جلياً أن المفعول به في المواضع الأربعة من سورة
الضحى جاء لمعنى التلطف بمقام خاتم الأنبياء والمرسلين صلى الله عليه
وسلم، فإذا كان من اللطف أن يذكر ضميره صلى الله عليه وسلم في قوله
تعالى: (ما ودعك ربك) لأن التوديع غالباً ما يكون بين الأحبة، فالأليق أن
يحذف ضمير أشرف الأنبياء في مقام نفي القلى، وهو البغض، وكذلك الأمر
في الحالات الثلاثة التي تؤثر في حسه المرهف صلى الله عليه وسلم،
الإيواء مع اليتيم، والهداية مع الضلال، والإغناء مع العيلة.

(١) معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي، ٢٣٣/١.

(٢) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، ٤٨١/١.

وما أراه أنه لا يلزم رد معنى حذف المفعول به على المحافظة على الجرس الصوتي للآيات أو مراعاة الفاصلة، كما أراد بعض المفسرين، إذ أن التعبير القرآني فعط لكل هذه المعاني ولكن ما تراه هو تقديم دلالة حذف المفعول به (اللفظ) على المعنى الصوتي، وهذا أيضاً ما رآه الألوسي في قوله: "وقيل: إن المعنى ما قطعك قطع المودع على أن التوديع مستعار استعارة تبعية للترك، فهي من اللطف والتعظيم ما لا يخفى، فإن الوداع إنما يكون بين الأحباب، ومن تعز مفارقتة... مع إن فيه مراعاة للفواصل"^(١).

مكانته ووصفه بالصفات الحسنة، وإبعاد كل ما هو سيء عنه، مع العلم بأن حذف الضمير العائد (الكاف) من الفعل (قل) كان لقيام دليل عليه في (ودعك)، وهو أيضاً إيجاز لفظي.

(٥) إفادة حذف المفعول به معنى التهويل والتقطيع:

ومن ذلك قوله تعالى: "وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَرَائِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَرَائِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ" (البقرة: ٥٤).

فقد حذف المفعول به فيها لغرض التهويل، يقول الشنقيطي: "لم يبين هنا من أي شيء هذا العجل المعبود من دون الله؟ ولكنه بين ذلك في مواضع آخر كقوله: "وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ" (الأعراف: ١٤٨)، وقوله: "قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلَكِنَا وَلَكِنَّا حُمَانًا أَوْزَارًا مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَذَفْنَاهَا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ* فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ" (طه: ٨٧، ٨٨)، ولم

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، ١٥٦/٣٠.

يذكر المفعول الثاني للاتخاذ في جميع القرآن، وتقديره: باتخاذكم العجل إلهًا، كما أشار له في سورة طه بقوله: "فَكَذَّبَكَ الْقَى السَّامِرِيُّ* فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورًا فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَىٰ فَنَسِي" (١).

وعليه فإن البعد الدلالي لحذف المفعول به في الآية الكريمة هو إبراز معنى التهويل والتقطيع، فحركية التركيب هنا أفادت دلالة من جراء حذف المفعول به.

(٦) إفادة حذف المفعول به معنى التعميم:

وذلك كقوله تعالى: "أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا" (محمد: ١٠)، قال الألوسي: "وقوله تعالى: (ومر الله عليهم) استئناف بياني كأنه قيل: كيف كانت عاقبتهم؟ فقيل: أهلك ما يختص بهم من النفس والأهل والمال يقال (دمره أهلكه، ودمر عليه أهلك ما يختص به، فدمر عليه ألغ من دمره، وجاءت المبالغة من حذف المفعول، وجعله نسيًا منسيًا، والإتيان بكلمة الاستعلاء وهي لتضمن التدمير معنى الإيقاع أو الهجوم أو نحوه" (٢).

فحركية التركيب هنا في الآية الكريمة دلت على التعميم، فإن الدمار يشمل كل شيء على العموم.

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي، ٩٣/١.

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، ٤٥/٢٦.

(٧) إفادة حذف المفعول به للتركيز على الفعل:

ومن ذلك قوله تعالى: "وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصَدَرَ الرَّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ* فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لَمَّا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ" (القصص: ٢٣، ٢٤)، فقد جردت الكلمات: "يسقون، تذودان، لا نسقى، يصدر الرعاء، فسقى لهما" عن مفعولها وبذلك تكون الفعل هو الأهم في الغرض السياقي وليس من وقع عليه الفعل، وقد بين ذلك الجرجاني، والزمخشري، والسكاكي، فيقول ابن هشام: "والتحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كونه عام، فيقال: حصل حريق أو نهب".

وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا ينوى إذ المنوى كالثابت، ولا يسمى محذوفاً؛ لأن الفعل ينزل هذا القصد منزله ما لا مفعول له"^(١).

إذن فحذف المفعول به هنا أدى دلالة واضحة وهي التركيز ولفت انتباه القارئ على الحدث أو الفعل ذاته، وعليه فقد أدت حركية التركيب هنا دلالاتها.

(١) مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، ٣٥٥/٦، ٣٥٩.

(٨) إفادة حذف المفعول به للاحتراز من الفهم الخاطيء:

ومنه قول البحتري:

وَكَمْ دُدَّتْ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ وَسُورَةَ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظْمِ

فرد البنية إلى الأصل يقتضي أن تكون: (حززن اللحم إلى العظم)، إلا أن في مجيئه به محذوفاً، وتركه في الضمير قدّم إفادة إضافية، وهي الاحتراز من الفهم الخاطيء، لأن إحضاره يوهم المتلقي بأن (الحزّ) كان في بعض اللحم دون كله، فإسقاط المفعول يزيل هذا الناتج السريع، ويجعل (الحز) قاطعاً لا يردّه إلا العظم (١).

(١) انظر الجرجاني: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص ١٧١، ١٧٢.



الخاتمة:

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- يخضع التركيب للنظام اللغوي العام المجرد، الذي يقوم على اختزان أبناء اللغة لمجموعة القوانين التحويلية التي تجرى على قواعد النظام المتشكل بفعل تعرُّض الفرد لمجموعة هائلة من الأداءات اللغوية، وهذه القوانين هي التي تتيح لأبناء العربية التصرف في العملية اللغوية وفقاً لنظام اللغة.
- ركزت الدراسة على إبراز العلاقة الوطيدة بين علم النحو وعلم البلاغة؛ حيث إبراز الدلالة الناتجة عن حركية التركيب؛ مما يجعل للمفعول به قيمة دلالية وتتعدد معانيه حسب السياق.
- أظهرت الدراسة تنوع المعاني والدلالات في المفعول به، وفي مختلف أحواله حسب حركية التركيب الواقع فيه، فإن اختلاف الدلالات وتنوعها ليس اختلاف تناقض أو تضاد، فهذا مما يثري المعاني التفسيرية، ويفتح آفاقاً في ميدان التفسير.
- تناولت هذه الدراسة بالعرض والتحليل حركية التركيب وأثرها في دلالة المفعول به للوقوف على مدى شجاعة اللغة العربية في الخروج عن المألوف الذي جاء في تركيبهم، بيد أن هذا الخروج لم يكن ضرباً من الخبط والعشوائية، ولكن كان له ما يبرره، وكانت له دواع اقتضاها التعبير أو المقام أو السياق الذي جاء فيه التغيير المتحدث عنه، وقد تناول الباحث ثلاثة ضروب في ذلك وهي: حذف العامل، وتقديم المفعول به، وحذف المفعول به.

- تلك هي أهم محاور حركية التركيب وأثرها على دلالة المفعول به، فقد تعقبته في جميع محاورها، وتلمستها في زوايا متطلباتها ومسائلها، وعسى أن أكون قد صنعت بهذه الدراسة جديداً في إيضاح العلاقة الوطيدة والترابط الخاص بين علمي النحو والدلالة، ومدى تأثير كل منهما بالآخر.

- وأخيراً وليس آخراً يجب التركيز على الدراسات اللغوية التطبيقية الجامعة بين علمي النحو والبلاغة، وتوظيف السياق وتحكيمه في المعاني المستنبطة.



قائمة المصادر والمراجع

- (١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم للعمادي محمد ابن محمد بن مصطفى أبو السعود، المتوفي (٩٨٢هـ-)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د. ت، د. ط.
- (٢) الإسراء العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد بن الأنباري، الناشر مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ط٢، د. ت.
- (٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، المتوفي (١٣٩٣هـ-)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
- (٤) الأنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد بن الأنباري، الناشر مكتبة الخاتجي بالقاهرة، ٢٠٠٢م.
- (٥) الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المتوفي (١٧٧هـ-)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، دار التأليف، ط١، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
- (٦) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، المتوفي (٧٤٥هـ-)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان، د. ط، ١٤٢٠هـ.
- (٧) التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله الأزهرري، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- (٨) التطبيق النحوي، لعبد الرأجي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
- (٩) حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية بن مالك، لنور الدين أبو الحسن الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤف سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ط، د. ت.

- (١٠) جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط١٦، ١٩٨٢م.
- (١١) الخصائص، لأبي الفتح عثمان الموصلي بن جني، المتوفي (٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د.ت.
- (١٢) دلائل الإعجاز، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، المتوفي (٤٧١هـ)، تحقيق: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، ط٣، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
- (١٣) دلالة الألفاظ، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط٤، ١٩٨٠م.
- (١٤) الدليل إلى قواعد اللغة العربية، لحسن نور الدين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، دار العلوم العربية، نقلاً عن: سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو.
- (١٥) الرشيد في النحو العربي، لمحمود حماد الحموز، دار المعارف للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.
- (١٦) روح المعاني لتفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي، المتوفي (١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ.
- (١٧) شرح بن عقيل على ألفية بن مالك، لبهاء الدين العقيلي الهمداني المصري، المتوفى (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، مصر، ط٢٠، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- (١٨) شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الاشبيلي، المتوفى (٦٦٩هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

- (١٩) شرح الرضى لكافية بن الحاجب لمحمد بن الحسن الاستراباذي السمنائي النجفي الرضى، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت.
- (٢٠) شرح المفصل للزمخشري، لأبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن أبي السرايا، الأسدي الموصلية، المعروف بابن يعيش، المتوفي (٣٦٤هـ)، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ، ٢٠٠١م.
- (٢١) علم الدلالة التطبيقي، لهادي نمر، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٧م.
- (٢٢) علم اللغة بين القديم والحديث، لعبد الغفار حامد هلال، مطبعة الجلاوي، القاهرة، د. ط، ١٩٨٦م.
- (٢٣) علم اللغة: رأي ومنهج، لمحمد السعران، القاهرة، د. ط، ١٩٦٢م.
- (٢٤) القاموس المحيط والقاموس الوسيط الجامع لما جاء في كلام العرب شماطيط، للفيروز آبادي، دار الفكر، بيروت، د. ط، ١٤١٥هـ.
- (٢٥) الكتاب لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبوية، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخازجي، القاهرة، ط٦، ١٩٨٨م.
- (٢٦) مبادئ العربية لرشيد الشرقوني، المطبعة الكاثولوكية، بيروت، لبنان، د. ط، ١٩٦١م.
- (٢٧) المحتسب في تبين وجوه شوان القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان الموصلية ابن جنى، المتوفي (٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل علي، الناشر وزارة الأوقاف.
- (٢٨) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- (٢٩) مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، المتوفي، (٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

- (٣٠) المزهري في علوم اللغة وأنواعها، لجمال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، د. ط، ١٩٨٥م.
- (٣١) المساعد علي تسهيل الفوائد، شرح بن عقيل على ألفية بن مالك، لبهاء الدين العقيلي الهمداني المصري، المتوفي (٧٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٥هـ.
- (٣٢) معترك الأقران في إعجاز القرآن، لجمال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفي (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- (٣٣) المعجم الوسيط، لإبراهيم أنيس - عبد الحميد منتصر - عطية الصوالحي - محمد خلف الله أحمد، الناشر مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م.
- (٣٤) مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، المتوفي (٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- (٣٥) النحو الجامعي، لمحمد أبو الفتوح شريف، مكتبة الشباب، ط١، ١٩٧٨م.
- (٣٦) النحو الشامل، لعبد المنعم سيد عبد العال، ملقونة الطبع والنشر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، د. ط، د. ت.
- (٣٧) نظرية العامل للنحو العربي ودراسة التركيب، لعبد الحميد مصطفى السيد، د. ط، د. ت.
- (٣٨) همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجمال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد بهاء الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د. ط، د. ت.



فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	٩٧٧
٢.	Abstract	٩٧٨
٣.	المقدمة	٩٧٩
٤.	المحور الأول: حركية التركيب والدلالة: المفهوم والأنواع:	٩٨٤
٥.	المحور الثاني: المفعول به: أنواعه، وعامله، وأحكامه:	٩٩٥
٦.	المحور الثالث: أثر حركية التركيب في دلالة المفعول به:	١٠٠٤
٧.	الخاتمة	١٠١٨
٨.	قائمة المصادر والمراجع	١٠٢٠
٩.	فهرس الموضوعات	١٠٢٤